النظام الرجعي العميل بالاردن يقدّم لامريكا قائمة بالتعويضات التي يطلبها ... بعد المؤامرة الرشوة الاميركية والبريطانية للنظام العميل تتضاعف بعد الجزرة

اعدت الحكومة الاردنية في الاسبوع الماضي الصيغة النهائية للرد على طلب الحكومة الامريكية بان تضع لها عمان لائحة بالتقديرات النهائية للنفقات المالية التي نتجت عن الاشتباكات الاخيرة في الاردن ، والتي حاولت فيها قوات النظام الاردني القمعية ، توجيه ضربة ساحقة للمقاومة الفلسطينية والقوى المساندة لها .

وقالت صحيفة « نيويورك تايمز » المطلعة - في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٠ - « ان واشنطن ارادت من هذا الطلب ان تعرف ما ينوجب عليها ان تدفعه » كتعويض للخسائر التي نتجت عن تلك المحاولة التي تمت بتخطيط ومساعدة اجهزة مخابراتها المختصة .

فبعد المساعدة العسكرية التي اتخذت اكثر من شكل واحد والتي قدمتها واشنطن للنظام الاردني القائم لمنع اي مساندة من الخارج للمقاومة الفلسطينية قد نهدده ، ولصيانة هذا النظام من الانهيار ، تعمد واشنطن الان وبعد توقف القتال الى المضي في انهاء الشق الاخر في مساعدة النظام على البقاء والاستمرار، بتقديم التعويضات العسكرية والمادية لتمكين النظام من مواجهة الخسائر المادية الناتجة للك المحاولة الدموية والاثر السلبي لها على اقتصادات البلاد ، والمتوقع ان تكون طويل الاجل .

وقد ذكرت صحيفة « نيويورك تايمز » ان الرد الاردني على الطلب الاميركي سيتضمن التقديرات التالية التي على ضوئها ستعوض واشنطن النظام :

● ان الحرب الاهلية سببت انخفاضا في مجمل الانتاج القومي الاردني ، الذي يبلغ ٥٠٠ مليون دولار . وقد بلغت قيمة الانخفاض ١٤٠ مليون دولار !

● التعويض عن الخسائر الخاصة والخسائر في الملكية ، (هذا اذا قررت الحكومة دفعها) - وستبلغ قيمته ٧٠ مليون دولار . وهذا الرقم سيمكن كلفة ترميم واصلاح التجهزات العامة والخاصة ، وحوالي ٧ ملايين دولار لاغاثة الجرحى .

● سنظهر في الموازنة - فيما عدا النفقات العسكرية - عجز يصل الى ٢٥ مليون دولار لعام ١٩٧٠ ، وأيضا لعام ١٩٧١ - كذلك نتوقع ان يبلغ العجز في برنامج التنمة للعام القادم ، ١٢ مليون دولار .

● ان هذه القدرات لا تشمل الاثار السلبية على النشاط التجاري وظروف تشجيع التوظيفات ، كما انها لا تشمل مضاعفات الغاء المساعدات المالية الليبية للاردن ، وقرار حكومة الكويت بتعليق مساعداتها للاردن هي ايضا .

● تقول التقديرات الرسمية ان على الاردن ان يجمع من ١٢٠ الى ١٢٥ مليون دولار في الاشهر الاربعة القادمة فقط لمواجهة ميزانيته المدنية وللترميم او للتعويض عن الخسائر المدنيه الحرب الاخيرة .

أميركا تعوض كل الخسائر

ونقول « نيويورك تايمز » ان الكلفة العسكرية للحرب الاخيرة في الاردن ، وان كانت سرا ، الا انها ليست مشكلة ، فالولايات المتحدة ملتزمة بالتعويض عن كل الخسائر ، وبالمضي في برنامج مساعدتها العسكرية للاردن ، رغم انه لم يكشف النقاب عن مدى ضخامة هذا البرنامج .

وبالفعل كانت طائرات النقل العسكرية الاميركية (سي - ١٤١) تنقل السلاح والعتاد العسكري للجيش الاردني منذ توقف القتال ، وقد وصفت الشحنات العسكرية انذاك انها تعويضات مستعجلة ، بما فيها ذخيرة ، للجيش الاردني .

وقد اعترفت الحكومة الاردنية بذلك الشحنات عندما صرح رئيس الوزراء الاردني طوقان في مؤتمر صحفي ، ان الحكومة الاردنية قد طلبت من الولايات المتحدة تعويضها بالدبابات وغيرها من الاسلحة التي خسرها الجيش خلال القتال مع الفدائيين . وكانت هذه الشحنات تصل الى « مطار الثورة » ، وتصل الى ميناء العقبة ايضا .

ولم تتردد الصحيفة في ان تضيف بانه يوجد احتمال لتلبية حاجات النظام الاردني من داخل العالم العربي ، كما في السابق . وترى ان السعودية وحدها ستواصل مساعداتها للاردن ، ولكنها لن تزيد قيمة هذه المساعدات لانها ، حسب ما تقول الصحيفة ، تعاني من عجز في الموازنة ، وتتذمر من عبء التزاماتها الحالية ، ولان دولة اكثر ثراء - الولايات المتحدة - قد قسمت الاردن تحت جناحها .

وانكلترا ايضا تساعد ..

وكانت مسالة قدرة النظام الاردني على عدم الانهيار ومسالة قدرته بالتالي على الاستمرار بمواجهة مضاعفات القتال الاقتصادية وتجاوزها ، ايضا مجال اهتمام لندن الى جانب واشنطن .

وكانت صحيفة « الفايننشال تايمز » اللندنية المطلعة - عدد ٢٤ أيلول ١٩٧٠ - قد نشرت تقريرا بدورها عن معركة الاردن الاقتصادية من اجل البقاء . وقالت في تقريرها حول الاثر الاقتصادي للمعارك الدامية على هذه المسالة ، بانه لم يكن في ذهن الضباط الاردنيين عندما بدا القتال ، « ولكن هؤلاء الذين يتطلعون الى قابلية الاردن للبقاء والنمو بدأوا يتساءلون كيف سيستطيع هذا البلد الذي يعرّفه الصراع ، ان يستمر اقتصاديا في اي شكل جديد قد تتخذه » والذي يظهر هشاشة النظام الاردني الاصطناعي الذي يعتمد في بقائه واستمراره على المساعدات الخارجية ، بالنقاط التالية :

● ان الحرب الاهلية عملية مكلفة لاي بلد ، ولكنها مكلفة للاردن بشكل خاص كبلد ليس لديه موارد طبيعية الا الفوسفات .

● ان الاردن ما زال يعاني من خسارة الضفة الغربية التي كانت توفر ٣٨٪ من مجمل الدخل الوطني حتى حزيران ١٩٦٧ .

● ان التقدير الاولي للكلفة العسكرية للخمسة ايام الاولى من القتال هي « حوالي ٢٢ دينار اردني ، وكلفة صاروخ واحد هي ٩ دنانير اردنية ، وكلفة دبابة هي ٧ دنانير .

● خسارة ٩ ملايين دينار اردني ، بسبب محاولة النظام الاردني سحق الفدائيين ، كذلك خسارة ١٨ مليون دينار قيمة الكارثة الكويتية التي قررت الحكومة الكويتية تعليقها للسبب نفسه .

ويقول الغرير ان الاقتصاد كان يتجه نحو الوقف والشلل حتى قبل المواجهة العسكرية الاخيرة . فالقتال في حزيران الماضي والاضرابات المتزايد في بداية شهر أيلول ادى الى انخفاض في الانتاج ، واضرابات عمالية وتقنيب في صفوف العمال وموظفي الحكومة ، كما ادى القتال الى اغلاق معظم المحلات في عمان قبل ثلاثة اسابيع من بدء القتال ، بينما كانت المصارف والمكاتب تفتح لفترات قصيرة ، وتضمن التقرير ارقاما لنماذج التخريب الذي حل بالوضع الاقتصادي من أهمها :

● خسر الاقتصاد الاردني ، حسب مصدر في المصرف المركزي ، بين ٢٦ آب و ١١ أيلول ، ٤٠ مليون دينار اردني . وهذا يساوي ٢٪ من مجمل الانتاج القومي للضفة الشرقية . وهي خسارة كبيرة عندما نعرف أن ميزانية النفقات السنوية تبلغ ٨٥ مليون دينار .

● ضعضاء الزوراء الوحيدة في الاردن فرضت اثناء القتال ، كما كان العمل فيها يتعرض للتوقف بسبب اضرابات العمال واغلاق خط التابلاين (والجيش بحاجة الى النفط) .

● خسارة عائدات التابلاين التي كانت تبلغ ٥ ملايين دولار في السنة .

● انخفض انتاج الفوسفات بسبب اضراب العمال الى المقاومة الفلسطينية (هذا الانخفاض بدأ في أيلول ؟ .

● حركة خروج الاجانب من الاردن ، فبعد حركة خروج الاردنيين والفلسطينيين (معظم المصرف المركزي أعطى مغادرا مقول انه قبل ايلول ترك الاردن حوالي ٥٠ الف شخص خلال أسبوعين ! ومنذ ذلك الحين و ١٧ أيلول كبر عدد الذين تركوا اكبر ، ومن المتوقع ان يرتفع الرقم ، كما ان أكثريه الذين رحلوا عن الاردن هم من ذوي المداخيل المرتفعة .

● السياحة ستكون قطاعا مبنا لوقت طويل كانت تدخل للحكومة الاردنية في عام ١٩٦٦ (قبل احتلال الضفة الغربية) ١١ مليون دينار من السياحة ، وكانت السياحة مصدرا رئيسيا للتبادل بالعملة الاجنبية ، وكانت قطاعا يزدهر وبشير التقرير الى أن الخسارة العامة في الخدمات والدمار في البنية وخسارة القوى البشرية في المعارك الدامية ، لا يمكن قياسها ، ولكن المراقبين يعتقدون ان بنية الاقتصاد الاردني ستتضرر بشكل أساسي بسبب الصراع مع الفلسطينيين الذين شكلوا ثلثي عدد السكان .

ويسجل التقرير : ان المقاومة الفلسطينية كانت تنفق ٧ ملايين دنانر اردني في السنة حسب مصادر المصرف المركزي الاردني) . وان القوات العراقية المتمركزة في الاردن (١٢ الف جندي) كانت تنفق الاقتصاد الاردني بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دينار ، والقوات السعودية مليوني دينار ، ويضيف التقرير : « ان وجود هذه القوات ساعد الاقتصاد الاردني في ان يظل نشطا ، كذلك وجود المقاومة الفلسطينية » .

وقد عكس التقرير مخاوف لندن وواشنطن حول قدرة النظام الاردني على مواجهة مشاكل البقاء الاقتصادي عندما قال : « ان عمان التي

اجتماع حسين مع ابا ايبان

فيما يلي النص الحرفي لاحد مقاطع مقال كتبه « بوري افشير » لمجلة « ذي مسلم وورلد » عدد كانون الثاني ١٩٧٠ ، بعنوان « العام الثالث لحرب حزيران » :

« كان الهدف الرئيسي للملك حسين استعادة الضفة الغربية ، وكان يعرف انه بالامكان تحقيق ذلك فقط من خلال تسوية . وسيتطيع ان يسعى لمثل هذه التسوية فقط بموافقة عبد الناصر . وفي تشرين الاول ١٩٦٨ حصل عليها ، مع تحفظ واحد . قال له عبد الناصر ، حسب مصادر يمكن الاعتماد عليها : « تستطيع ان تفعل ما تريد . ولكن اذا تخليت عن القدس فان التاريخ العربي لا يمكن ان يغفر لك » .

خلال ذلك الشهر اجرى الملك حسين محادثات سرية في لندن مع عدد من الاسرائيليين . اهمهم كان ابا ايبان ، والدكتور يعقوب هيرتزوغ ، كبير مستشاري اشكول السياسيين ، قال الملك انه مستعد لبدء مفاوضات رسمية مع اسرائيل في نيويورك ، بشرط ان تعلن اسرائيل اولا بانها لا تسعى الى ضم اي جزء مهما كان .

وعلى اية حال فهم ان حسين كان مستعدا للموافقة على وضع خاص للعرب في القدس حتى نصان وحدة المدينة ، وعلى بعض التعديلات الفرعية للحدود ايضا » .

قائمة بالتعويضات التي يطلبها ... بعد المؤامرة الرشوة الاميركية والبريطانية للنظام العميل تتضاعف بعد الجزرة

جرى مؤخرا حدثان بعيدان الى الاذهان المحاولة الفرنسية المستمرة منذ حرب حزيران للتغلغل التجاري والمالي في الوطن العربي ، والحلول قدر الامكان محل الاحتكارات الانغلو - امريكية التي اصبحت مواقعها اصعب منذ ان وضعت امام الجماهير العربية علاقاتها وعلاقات اطلعتها مع اسرائيل .

والحدث الاول هو ان « البنك الفرنسي العربي للتعمير الدولية » التي اسسها في ١٧ نيسان ١٩٦٩ كل من « السوسيتيه جنرال ٢ الفرنسية و « السوسيتيه دي بنك »السويسرية بالاشتراك مع عدد من رجال المال الخليجيين ، قد فتح ابوابه في ١١ ايلول ١٩٧٠ لعدة بنوك عربية واوروبية جديدة . وفي هذه المناسبة تم رفع رأسمال « البنك الفرنسي العربي » من ١٠ الى ٥٠ مليون فرنك فرنسي .

اما الحدث الثاني فهو ان « اتحاد البنوك العربية - الفرنسية » قد فتح ايضا ابوابه امام شريكين جديدين هما : البنك الخارجي الجزائري ، وبنك ليبيا ، مما يجعل عدد البنوك العربية التي تشارك « الكريديه ليونيه »الفرنسية في هذا « الاتحاد » ، ١٧ بنكا من ١٢ قطريتين !!

ويعود فكرة تكوين هاتين المؤسستين الى الحكومة الفرنسية مباشرة ، التي ارادت ان تجني ثمار موقفها « المحايد » ظاهرا من النزاع العربي - الاسرائيلي فدفعت بتكوين نسيطر عليهما الدولة الفرنسية وهما الكريديه ليونيه والسوسيتيه جنرال الى تكوين مثل هذه الاتحادات .

وقد باشر البنك الفرنسي - العربي اعماله في ايلول ٦٩ ، ويقول مدير البنك السيد هنري دي كلارنس ان نشاطات هذه المؤسسة خلال السنة الماضية كانت مرضية جدا وانها تجاوزت الاهداف التي وضعت لها اصلا !!

اما اتحاد البنوك فقد اسس في كانون الثاني ١٩٧٠ ولا يزال حتى الان في فترة تعهدية .ويقدر مدراؤه ان هدف المؤسسة لا بد ان يتحقق ، خاصة بسبب اهمية المشتركين العرب .

ولكن ما هي هذه الاهداف التي بدات تتحقق، والتي يتوقع المدراء الفرنسيون انها لا بد ان تتحقق ؟

- الهدف الاول هو تنمية العلاقات التجارية بين فرنسا والاقطار العربية وخاصة في الاسواق الفتية التامه (الخليج ، الكويت ، ليبيا ..) وتنمية هذه العلاقات بتطلب طبعا قاعدة صلبة للعامل وادوات تمويل مناسبة ، وقد تكون هاتين المؤسستين لتامين مثل هذه القاعدة .

ويمكن منذ الان اعطاء فكرة عن نتائج اعمال « البنك الفرنسي - العربي » الذي باشر اعماله منذ حوالي سنة : في مجال التمويرات لم يمول اية شركة تعمل في الاقطار العربية وهذا شيء مدهش اذا علمنا ان هناك عددا هاما من المشاريع العربية تقوم بتحقيقها معاونون فرنسيون : مطار دمشق ، طرق السعودية ، معمل تكرير مياه البحر في الكويت ، بناء محطة راديو في السعودية ، مرافىء في الخليج ، والكابل البحري الشهير في لبنان .. الخ .

وبالمقابل يبدو ان البنك الفرنسي - العربي نشط خاصة في مجال استقطاب الرساميل العربية الى الاسواق الاوروبية ، وخاصة الى سوق باريس .

ومن الجدير بالذكر ان الرساميل المنتقلة العربية تمثل من ٢٥ الى ٤٠ ٪ من مجمل الرساميل المنتقلة في العالم اجمع !!

باطر تفضح مؤامرة الوجهاء

قام وفد من اهالي بلدة باطر (احدى القرى الحدودية الامامية في جنوب لبنان) مؤلف من حوالي ستين شخصا ، يمثلون كافة اهالي البلدة بزيارة القائمقام في بنت جبيل ، حيث قدموا عريضة عليها مئات التواقيع ، تطالب بمعاقبة المسؤولين في القرية ، وبتنحيتهم عن اللجنة التي شكلها القائمقام المذكور للنظر في مسالة الاضرار التي نجمت عن القصف الاسرائيلي ، وحتى يتسنى للمتضررين الحصول على التعويضات التي قررها مجلس الجنوب .

وكان اهالي البلدة ، قد انتفضوا للمطالبة بحقوقهم التي التهمها « الوجهاء » . بعد ان تبين لهم ان الوجهاء ، قد اخفوا طلبات الاهالي، واهملوها ثم قدموا جدولا باسمائهم ، واسماء اقربائهم . وذلك بعد ان تقاسموا فيما بينهم الحصص . وراحوا يسمسرون ويتاجرون على حساب الاهالي ، ويقبضون الاعانات باسمهم.

ان هذه ليست هي المرة الاولى التي يتآمر فيها « الوجهاء المحاسيب » على مصالح الاهالي من الفقراء والمكافحين . فقد سبق لهم في نفس البلدة ان اقتسموا اموال التعويضات التي منحت للذين ينبون الملاجيء . اذ قدموا لوائح باسماء ليس لها وجود قبضوا اموالا عنها . ولم يكتفوا بذلك . بل راحوا يطالبون كل من يحصل على اي تعويض ان يدفع نصف ما قبض بحجة بناء (حسينية) تارة ، وبحجة اعادة المبلغ (للمجلس الشيعي الاعلى) تارة اخرى .

ولقد تبين للاهالي ان (المجلس الشيعي الاعلى) لم ياخذ اي قرش من المبالغ التي جمعت تحت ستار دفعها اليه . كما ان الوجهاء السماسرة لم يشيدوا اي بناء جمعوا اموالا باسمه حتى الان.

وجدير بالذكر ان اللجنة شكلها القائمقام هي على الشكل التالي :

- عبد الله كوراني وهو رئيس بلدية سابق.
- حميد سويدان المختار الحالي للبلدة .
- ابو نزيه وهو احد الوجهاء .

المصارف الفرنسية والعربية تشدّد قبضتها لخدمة الاستعمار الجديد

وهذا النوع من عمليات الاسقطاب يشكل اخطر واربح انواع نهب ثروات البلدان المتخلفة من قبل لإحتكارات الغربية !

وبحاول « البنك الفرنسي - العربي » ان يحول التيار الفليدي الذي يربط البرجوازيين والاقطاعيين الممولين العرب بالسبي اللندنية مع مؤسساتها المالية القديمة الصلة بالوطن العربي (بركليز ، شرترد) وخلق تيار جديد يربط الكومبرادوريين العرب بسوق باريس ومن ثم بالاحتكارات الصناعية والتجارية الفرنسية .

اما « اتحاد البنوك » فهو يحاول ان يعمل عبر اسلوب اخر لتحقيق نفس الاهداف . فقد فضل « الكريديه ليونيه » ان ينما مل مباشرة مع بنوك القطاع العام العربية ، ومع اقوى بنوك القطاع الخاص : فقد اعطى اكثرية الاسهم ٦٠ ٪ الى البنوك العربية واحتفظ بـ ٤٠ ٪ من الاسهم لاعطاء « الشركاء » العرب شعورا بانهم يسيرون « الاتحاد » حسب مصالح التنمية العربية ، ولكن بالفعل ليس هذا التقسيم سوى اسلوب جديد في الخداع ، وللتغلغل تحت ستار البنوك العامة والخاصة العربية ، وعبر التحكم بجهاز الاتحاد (موظفين ، سياسة مالية ، افضليات التوظيف ... الخ)

حلول ثورية للمسالة الفلاحية في اليمن الجنوبية

شهد الشهر الماضي انعقاض وانجازات فلاحة هامة ، في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، تمثلت بقيام الفلاحين الفقراء بالغاء القبض على كبار الملاكين ، وبقيام الحكومة بتوزيع اراض جديدة على الفلاحين .

في قرية نابس عقد اجتماع جماهيري تكلم فيه بعض الحاضرين عن ضرورة استمرار الصراع الطبقي من اجل سيطرة الفلاحين الفقراء بالقامة المزارع النموذجية واقامه مزارع الدولة على الاراضي المنتزعة من كبار الملاكين . واكد المتكلمون في هذا الاجتماع ضروره الصمود في وجه الاعداء الطبقيين ، وان ما اخذ من حق الشعب بالقوة لا يمكن استرجاعه الا بالعنف الثوري .

هذا وقد تقرر ، في المحافظة الثالثة ، ان سمى يوم الثالث والعشرين من تشرين اول الحالي من كل عام بـ (يوم توزيع الارض) فقد شهدت مدينة جعار اكبر عملية توزيع للارض على الفلاحين الفقراء في اوائل هذا الاسبوع ، بعد ان قامت لجان فلاحية بتوزيع الاراضي المستولى عليها ، على الفلاحين ، تديرها لجان منتخبة كما تصبح تلك الاراضي مزارع تعاونية .

اما في المديرية الجنوبية فواصل اللجنان الفلاحيتان في منطقتي (الحصن) و « نابس » توزيع الاراضي على الفلاحين والبالغة مساحتها ٧٢٠ فدانا ، وزعت على ٢٠٤ اسرة فلاحية معدمة.

وقد اعتبرت هذه الانجازات لصل مدينة الرميلة حيث شاهد الصحفيون ، المحللون والاجانب ، في اواخر الشهر الحالي ، عملية توزيع الارض على فلاحي تلك المدينة المعدمين ، حيث حصلت كل اسرة فلاحية على ٣ - ٥ افدنة حسب وضع كل اسرة انتاجيا .

تحية للذكرى السابعة لثورة اليمن الجنوبية

في الذكرى السابعة لثورة الرابع عشر من اكتوبر في اليمن الجنوبي ، وجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية الديمقراطية ، رسالة منبركة الى مجلس رئاسة الثورة ، جاء فيها :

« ان ثورة الرابع عشر من اكتوبر نقطه مضيئه على خارطه العمل الوطني التحرري عبر مساره الفذي ، ومحطة ثورية بمكس اعمادها على مجمل الحركه التقدميه العربية ، ودرسا نستخلص منه الشعوب الطامحة الى انتزاع حريتها من براثن الاستعمار وعملائه الاقطاعيين والكومبرادوريين ، بكسر طوق التخلف المضروب على جماهير الجياع . وان انبثاق ثورة ردفان ، ثوره العمال والفلاحين ، عبر صيغه الكفاح المسلح نار في اشكال النضال لترجمة مبدأ العنف الثوري ضد اعتى القوى الكولونيالية الاستغلالية والرجعية ضد واقع الجوع والبؤس ، وضد الاستبداد الاقتصادي والسياسي للشعوب .

وان فيمه هذه الثورة .. في مضامينها التقدميه وعمقها التاريخي ، ودورها العربي التحرري وترابطها العالمي مع الثورات التحررية والتقدمية وهي مكسب لمسيرة المقاومه الفلسطينيه ، ومسيرة الثورة المسلحة في الخليج العربي ، ومنعطفا لمجمل حركة التحرر الوطني العربي ، وتعزيزا لكل قوى الجبهة المعادية للامبريالية .

وان ثورتنا الفلسطينية تعتبر ثورة الرابع عشر من اكتوبر حليفا طبيعيا لها ، واستمرارا تاريخيا للثورة العربية ، البروليتارية في مضامينها الاقتصادية والاجتماعية والوطنية » .

وقد بعث الامين الاول في رئاسة الجمهورية برد على الرسالة ، وجاء في الرد :

« تحية الثورة الدائمة .

تلقى الاخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة نهنئكم الحارة التي تعبر عن اعمق مشاعر الود والاخاء ، بمناسبة الذكرى السابعة لثورة ١٤ اكتوبر الخالدة التي شكلت منعطفا ثوريا هاما في تاريخ المعركة الوطنية ، وجددت المبادىء والاهداف الثورية التي استطاعت بفضل تلاحم الجماهير العمالية ، والفلاحين الفقراء المعدمين من كنس الوجود الاستعماري البريطاني ، وتوجت النصر بزوغ عهد الحرية والاشتراكية ، بزوغ الدولة الجديدة للعمال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ . ان هذا الانتصار ليس انتصار للشعب اليمني وحده فحسب ، وانما انتصار للطبقة العاملة والشعوب الكافحة من اجل نيل حريتها وبناء اوطانها .

ان ثورة الرابع عشر من اكتوبر تعد حليفا طبيعيا للمقاومة الفلسطينية ، وسيرة الثورة المسلحة في الخليج العربي المحتل ومنعطفا لحركة التحرر الوطني العربي ، وسندا لكل القوى المعادية للامبريالية العالمية والاستعمار بشكليه القديم والجديد » .

نظم الاذاعة البولندية وغرفة التجارة الخارجية البولندية مسابقة بعنوان "المنتوجات البولندية في العالم"

وهذه هي الاسئلة :

١ - ما هي البضائع والمنتوجات البولندية الموجودة في بلادك وما هو رأيك بها ؟

٢ - ما هي البضائع والمنتوجات البولندية التي تمتعت بالقبول في بلدك ؟

٣ - في اي مدينة بولندية ينظم سنويا المعرض الدولي وماذا تعرف عن ذلك ؟

ان الاجابة على جميع الاسئلة تمكن كاتبها الفوز بالجائزة الاولى ، وهي رحلة الى بولندا ، لمدة عشرة ايام (اجور السفر ذهابا وايابا ومصاريف الاقامة على نفقتنا الخاصة) ، واما الاجابة على سؤال واحد فتخول المشترك الفوز بجوائز ثمينة . هذا وان الاستماع المستمر للاذاعة البولندية يمكن المستمع العثور على الاجوبة الصحيحة على اسئلة المسابقة . يجب ارسال الاجابات لغاية الـ ٣١ من كانون الاول ١٩٧٠ واعتمادا على تاريخ خاتم البريد . نرجو ارسال الاجوبة على العنوان التالي :

محطة الاذاعة البولندية - وارصو - ص.ب ٤٦ بولندا .

كما نرجو كتابة كلمه : « مسابقة » على الظرف الذي يحتوي الاجابات ، وكذلك نرجو كتابة عناوينكم بوضوح وبلغتين العربية وبلغة اخرى اوربية .

اما نتائج المسابقة واسماء الفائزين فستذاع في برامج الاذاعة البولندية بتاريخ الـ ٢١ من كانون الاول ١٩٧١ .

واما سفر الفائزين بالجائزة الاولى فستحدده محطة الاذاعة البولندية في وقت تراه مناسبا .

نتمنى لمستمعينا الاعزاء حظا سعيدا وفوزا في المسابقة . مع العلم ان مواعيد بث القسم العربي هي :

١ - الساعة ١١:٣٠ ولغاية الساعة ١٢ ظهرا .

٢ - الساعة ٢ بعد الظهر ولغاية الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر.

٣ - الساعة ٤ بعد الظهر ولغاية الساعة ٤:٣٠ بعد الظهر.

٤ - الساعة ٧ مساء ولغاية الساعة ٨ مساء .

POLSKIE RADIO WARSZAWA 1
P.O. BOX 46 POLAND

وكلها بتوفيق غرنتش